

## رفع الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق



صورة تعبيرية

### إعداد

ألماظة عودة، سامي شقورة، ميسون الفصيح، أنس العزازي

### تحت إشراف

د. اسلام عطا الله د. يحيى قاعود

ضمن مشروع

### التثقيف المدني

### إصدار

بال ثينك للدراسات  
الاستراتيجية - فلسطين

[palthink.org](http://palthink.org)



# أوراق سياساتية شبابية

## بعنوان

رفع الحدّ الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق

## إعداد

ألماظة عودة، سامي شقورة، ميسون الفصيح، أنس العزازي

## تحت إشراف

د. اسلام عطا الله (باحث في العلوم السياسية)  
د. يحيى قاعود (باحث في السياسات العامة)

## ضمن مشروع

التثقيف المدني

## إصدار

مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة.

# رفع الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق

ألماظة عودة، أنس العزازي، سامي شقورة، ميسون الفصيح

## مقدمة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني منذ نشأته مجموعة من التّحديات المُتداخلة والمترابطة، أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ثمّ الانقسام الفلسطيني، والتي أدّت في المحصّلة إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وانخفاض متوسط الدّخل، وتدنيّ معدّلات الأجور؛ ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994م، وهناك سعيّ فلسطيني لبناء اقتصاد فلسطيني، وذلك في ظلّ صعوبة إمكانيات الإنفكاك عن التّبعية للاقتصاد الإسرائيلي، صاحب التّداعيات السلبية المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني؛ ما دفع السّطة الفلسطينية إلى رفع معدّل الحدّ الأدنى للأجور أكثر من مرّة؛ لمساعدة العمال في تلبية احتياجاتهم الضرورية في ظلّ الارتفاع العام في الأسعار.

بالإضافة إلى قرارات السّطة لتحسين الأجور للعمال، التي تمثلت بقرار مجلس الوزراء رقم (121) لسنة 2021م الأخير، والذي واجه صعوبة في جعله حقيقةً على أرض الواقع، وذلك في ظلّ واقع اقتصاديّ تابع، وأزمات مالية خانقة، وتعميدات سياسية، يقابلها تدنيّ أجور العاملين، لاسيّما في قطاع غزة، وغلاءً شديدًا في الأسعار.

## رفع الحدّ الأدنى للأجور:

اتّخذت السلطة الفلسطينية عدّة قرارات لرفع الحدّ الأدنى للأجور، بالشّراكة مع القطاعات الثلاثة "القطاع الخاص، الاتحاد، الحكومة"، فكان أوّل قرار لمجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012م بشأن اعتماد الحدّ الأدنى للأجور في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كما يأتي:

1. يكون الحدّ الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي جميع القطاعات مبلغًا وقدره (1450 شيكل) ألف وأربعمائة وخمسون شيكلًا شهريًا.
2. يكون الحدّ الأدنى لأجور عمال المياومة، وخاصّة العاملين بشكلٍ يوميّ غير منتظم، إضافة إلى العمال الموسميّين مبلغًا وقدره (65 شيكل) خمسة وستون شيكلًا يوميًا.

3. يكون الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة للعمال المشمولين في الفقرة 2 أعلاه مبلغًا وقدره (8.5 شيكل) ثمانية شواكل ونصف الشيكال للساعة الواحدة<sup>1</sup>.

تختلف الآراء حول إمكانية رفع الحد الأدنى للأجور في جميع المناطق الجغرافية؛ حيث تضاربت آراء الاقتصاديين حول أثر تطبيق سياسات الحد الأدنى للأجور، وانقسمت بين مؤيدٍ ومعارضٍ من حيث تأثير هذه السياسة على كلٍ من العمالة، والأسعار، والتضخم، والتخفيف من مستوى الفقر.

في المقابل، ترى الجهة الأخرى أنّ زيادة الحد الأدنى للأجور سوف يؤدي إلى تحسين قدرة العمال الاستهلاكية، وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي<sup>2</sup>، وأنّ عدم تطبيق القانون يؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة والتفتيش لدى وزارة العمل، والعمل النقابي في فلسطين، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم قدرة بعض القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها رياض الأطفال وقطاع صناعة الملابس والنسيج على تحمل هذا المستوى من الأجور، وعدم التزام الحكومة بمساندة هذه القطاعات، وغياب الامتثال الطوعي لدى القطاع الخاص للقرار<sup>3</sup>.

### قرار رقم (121) لسنة 2021م:

أعلن وزير العمل في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، تحت عنوان "معالجة تحديات سوق العمل"، والذي استمرّ ليومي 3\_4 آذار 2021 في مدينة رام الله - رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؛ ليصبح (1880) شيكلًا شهريًا، بدلًا من 1450 شيكلًا، على أنّ يبدأ التنفيذ اعتبارًا من بداية عام 2022م، ووفق المُحدّات التي تمّ التوافق عليها بين الشركاء<sup>4</sup>.

وعن بدء التنفيذ، أعلن وزير العمل نصري أبو جيش لجريدة الحياة الجديدة، بدء تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الجديدة، وقيمه 1880 شيكلًا فعليًا على أصحاب وأرباب العمل في الأول من

<sup>1</sup> موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، المستودع الرقمي، جامعة النجاح الوطنية: <https://bit.ly/3ujDS9t>

<sup>2</sup> تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدني الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017، ص2.

<sup>3</sup> تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدني الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017، ص8.

<sup>4</sup> البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، وزارة العمل الفلسطينية، 14 آذار/ مارس 2021:

<https://bit.ly/3rHzUou>

شهر نيسان 2022، تسبقه مرحلة توعوية لمدة ثلاثة أشهر، تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني من السنة الجديدة 2022، وتشمل أطراف الإنتاج الثلاثة<sup>5</sup>.

أمّا فيما يتعلّق بتطبيقه في قطاع غزة، فإنّ الوزير أبو جيش يدعو القائمين على تنفيذ القانون في قطاع غزة أن يلتزموا بتطبيق القرار على العمّال، وأصحاب العمل لديهم أسوأ بالصفة الغربية؛ لما يتعرّض له أهالي قطاع غزة من مأساة كبيرة في الأجور، وحدّها الأدنى؛ حيث توجد هناك رواتب لا تتجاوز الـ400 شيكل، ويتساءل القائم بأعمال مدير غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة "ماهر تيسير الطباع"، كيف يمكن تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؛ حيث إنّ الحدّ الأدنى للأجور القديم، والبالغ قدره 1450 شيكلاً غير مطبّق هناك، حتى من قبل مؤسسات تابعة للحكومة، ولوزارة العمل<sup>6</sup>، كما يبدو أنّ القرار الجديد لرفع الحدّ الأدنى للأجور قد اتّخذ في ظلّ ظروف أكثر تعقيداً؛ إذ تعمّق الانقسام الفلسطيني، وجاء بعد عدوانٍ رابعٍ على قطاع غزة؛ ما أثر بشكلٍ مباشرٍ على جميع القطاعات الاقتصادية، ويبقى السؤال المطروح الآن: كيف يمكن تطبيق تلك القرارات في ظلّ الانقسام الفلسطيني، والواقع الاقتصادي القائم بغزة؟

لقد وضعت وزارة العمل آليات لتطبيق القرار في الضفة الغربية، وشكّلت لجاناً خاصّة تتابع مع القطاعات كافة، بما فيها القطاعات الضعيفة؛ كقطاع رياض الأطفال، والسكرتاريا، وسيتمّ التعامل معها من خلال التوعية بالحقوق العمّالية، والقدرة على الشكوى ضد أيّ انتهاك، كما أنّ الغرف التجاريّة والاتّحادات ستساعد على دعوة المنشآت الاقتصادية لتطبيق الحدّ الأدنى من الأجور<sup>7</sup>، ولم تتحدّث وزارة العمل عن آلية لتطبيق القرار في قطاع غزة، خاصّة في ضوء الوضع الاقتصادي المتردّي، أو حتى التنسيق مع الجهات المختصّة، سواءً الحكومية، أو الاتّحادات، واللقابات، والغرف التجارية بشأن تفعيل القرار.

### تفعيل الحدّ الأدنى للأجور في قطاع غزة: تحديات وفرص.

رفض الاتّحاد العام للصناعات الفلسطينية بغزة قرار رفع الحدّ الأدنى للأجور في جميع القطاعات؛ إذ إنّ "في ظلّ الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد بسبب فيروس كورونا، والارتفاع

<sup>5</sup> أبو جيش لـ "الحياة الجديدة": التطبيق الفعلي للحد الأدنى للأجور الجديد مطلع شهر نيسان المقبل، جريدة الحياة الجديدة، 16 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3fN2m2D>

<sup>6</sup> المرجع السابق.

<sup>7</sup> مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لوطن: الإشكاليات في القرار تكمن في مستويات تطبيقه في القطاعات غير المنظمة، تلفزيون وطن للأنباء، 31 آب/ أغسطس 2021: <https://bit.ly/3nRYr8Z>

غير المسبوق في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، يصعب رفع الأجور"، وأضاف الإتحاد أن القرار مرفوض؛ كون القرار السابق برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1450 شيكلاً واجه صعوبة بالغة في التطبيق، كما أنه لا يحدث فرقاً كبيراً لصالح العمّال، في ظلّ وجود أكثر من 120 ألف عامل تقلّ أجورهم عن 1450 شيكلاً، والارتفاع الكبير في نسب البطالة في قطاع غزة<sup>8</sup>.

تتفاوت نسبة الالتزام بالحدّ الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية، ويعود الضعف في الالتزام بالحدّ الأدنى للأجور إلى أسباب اقتصادية متعدّدة، أهمّها: نسبة البطالة المرتفعة، وخصوصاً في قطاع غزة، والتي تدفع العاملين إلى القبول بأجور أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور؛ لعدم توفّر بدائل أخرى<sup>9</sup>.

ويُعَلّل الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية رفضه بأنّ هناك صعوبة في تطبيق القرار الجديد؛ لأنّ بنية الإنتاج والتشغيل والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني هي بنية اقتصاد ضعيف، ولأنّ القرار لا يُراعي الأحوال الاقتصادية في البلاد، ولا التوزيع الجغرافي في فلسطين، وأشار إلى أنّ غزة خارج المعادلة؛ فهناك قطاعات إنتاجية يقلّ أجر العامل فيها عن الحدّ الأدنى للأجور، مثل: قطاعات الغزل والنسيج والخدمات العامة، "وفي حال أُجبرت المؤسسات على تطبيق القرار، قد تضطرّ لإغلاق أبوابها، أو تقليص عدد موظفيها"<sup>10</sup>.

كتب ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة، بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021م، بخصوص تطبيق الحدّ الأدنى للأجور في فلسطين، متسائلاً عن إمكانية تطبيق القرار في قطاع غزة، في ضوء انعدام تطبيق الحدّ الأدنى للأجور القديم، والبالغ قدره 1450 شيكلاً.

ويؤكّد الطباع على ضرورة تطبيق الحدّ الأدنى للأجور؛ حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والحدّ من مُعاناة العمّال، وتأمين مُتطلّبات عيش كريم لهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية بما يتناسب مع مستويات المعيشة واحتياجاتها الأساسية، وجميع الأطراف ذات العلاقة، والمُمثلة بالحكومة، وأصحاب العمل، ومُمثلي العمّال على قناعة تامّة بأهمية تطبيق نظام الحدّ

<sup>8</sup> هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟ جريدة الرسالة، 25 يناير/ كانون ثاني 2021: <https://bit.ly/3lr08Cb>

<sup>9</sup> هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقل قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>

<sup>10</sup> مرجع سابق، هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟

الأدنى للأجور، لكنّ الوقت غير مناسب لتطبيقه، خصوصًا في ظلّ ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزة<sup>11</sup>.

ارتفع إجمالي عدد العاملين في فلسطين من 886 ألف عاملٍ عام 2020 إلى 925 ألف عاملٍ عام 2021؛ حيث بلغ معدّل البطالة 27.8%، وتُشير البيانات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 إلى وجود فجوةٍ في معدّلات البطالة منطقيًا؛ حيث بلغت في الصّفة الغربية حوالي 17%، وفي قطاع غزة حوالي 51%، وتركّزت معدّلات البطالة بين الخريجين لتتجاوز 35%<sup>12</sup>.

أعزى (رائد حلّس) عدم التزام الشركات الكبرى بتفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور إلى عرض العمالة الكبير، وفي ختام المقابلة ذكر أنّ تبني إستراتيجية تمويّة، ومحاولة الانفكاك الاقتصادي عن الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وتنويعها، وفتح تجارة خارجيّة مع دول الجوار كخطوةٍ أولى لتطوير التّجارة الخارجية، مع استخدام الهوامش التي تخدم هذا الشّأن في اتفاقية أوسلو، والتوجّه نحو دعم القطاعات الإنتاجية القادرة على تشغيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأيدي العاملة، والتي بدورها تستوعب عددًا كبيرًا من العاطلين عن العمل<sup>13</sup>.

فيما أشار محمود عيسى إلى أنّ تفعيل قرار الحدّ الأدنى من الأجور تحيطه الكثير من التحدّيات، أبرزها: تردّي الوضع الاقتصادي في شقّي الوطن، وبشكل خاص قطاع غزة، وضعف القطاع الخاص الفلسطيني، وعدم وجود آليات لإقناع أرباب العمل والعمال أنفسهم في قرار الحدّ الأدنى للأجور، مؤكّدًا أنّ غياب قانون الضمان الاجتماعي كان له أثرٌ في تعطيل تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور، وفي عملية إقناع أرباب العمل والعاملين<sup>14</sup>، ومن التحدّيات أيضًا:

- **تحدّيات سياسية:** أكّد الدكتور مازن العجلة أنّ الوضع الاقتصادي المتردّي، والانقسام السياسي الفلسطيني كان لهما أثرٌ كبيرٌ في تراجع تفعيل قرار الحدّ الأدنى، وكذلك من التحدّيات التي تواجه تفعيل قرار الحد الأدنى للأجور أنّ القطاع الخاص لا يُحبّذ دفع المزيد من الأجور للعمال، ودليل ذلك أنّ القطاع الخاص وقف في وجه قانون الضمان

<sup>11</sup> هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟ ماهر الطباع، وكالة معا الإخبارية، 31 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3nQPX1Q>

<sup>12</sup> د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021. <https://bit.ly/3H0svH5>

<sup>13</sup> مقابلة شخصية، رائد حلّس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.

<sup>14</sup> مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.

الاجتماعي، وكان يملك من القوة لإعطابه؛ حيث إنّه قام بحشد أعداد هائلة من الناس للخروج في مظاهرات مُناهضة للقانون<sup>15</sup>.

- **تحديات اقتصادية:** تتعدّد التّحديات الاقتصادية في فلسطين؛ إذ يُوصف الاقتصاد الفلسطيني بالهشّ نتيجة عوامل مُتعدّدة، تحديداً في قطاع غزة، ويعدّ الاحتلال والانقسام أحد الأسباب الرّئيسة، بالإضافة إلى استمرارية الحصار الاقتصادي، وإغلاق المعابر على قطاع غزة، والاعتداءات المُتكرّرة عليه، وكلّ تلك العوامل جعلت من الاقتصاد الفلسطيني هشاً وضعيفاً، فيما أوضح رائد حلس المُختص بالاقتصاد الفلسطيني أنّ تفعيل قرار الحدّ الأدنى من الأجور يحدّده الكثير من التّحديات، ذاكراً أنّ من أبرز التّحديات الوضع الاقتصادي المُتردي في الأراضي الفلسطينية، مشيراً أنّ الوضع الاقتصادي في غزة يُعاني بشكلٍ أكبر من نظيره بالضفة الغربية، وأشار أنّ انخفاض متوسط الدّخل هو أحد أهمّ الأسباب التي تؤدي إلى عرقلة تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور<sup>16</sup>.

يرى محمد يوسف الزيناتي، وهو صاحب مُنشأة اقتصادية، وعضو مجلس إدارة في اتّحاد تصنيع الملابس أنّ "من التّحديات التي تواجه المنشآت التجارية أنّ المُنتج المستورد يأتي بأسعار زهيدة نسبةً للمُنتج المحلي الذي يواجه الكثير من الضرائب، وقلة المواد الخام، وغلاء الأسعار، والانقطاع المُتكرر للتّيّار الكهربائي، وهذا يقلّل من المردود المالي للمنشآت الاقتصادية، ويضع تحدياً أمام تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور"<sup>17</sup>، ويرى صاحب أكبر متاجر الأدوات المنزلية أنّ انهيار البنية الاقتصادية، وتسييس الاقتصاد كانا من عظيم الأسباب في تعطيل قرار تفعيل الحدّ الأدنى للأجور، وأضاف "إنّ الفرص تكمن في رفع الضّرائب، والتّخفيف من التّخليصات الجمركية، وتخفيف كُلفة استتجار مكان للعمل، مشيراً إلى أنّ الانفتاح التجاري، وزيادة رواتب الموظفين من أهمّ الآليات لتفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور"<sup>18</sup>.

- **تحدي الاحتلال، وتدمير البنى التحتيّة في قطاع غزة:** قدّر تقرير هو الأوّل من نوعه، أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "ونكتاد" أنّ خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو 58 مليار دولار جرّاء الإغلاقات الإسرائيلية في الفترة (2000-2019)، وأكّد التقرير أنّ

<sup>15</sup> مقابلة شخصية، الخبير الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني، مازن العجلة، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>16</sup> مقابلة شخصية، رائد حلس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>17</sup> مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>18</sup> مقابلة شخصية فادي أبو القمبز، صاحب منشأة تعتبر من أكبر منشآت الأدوات المنزلية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.



تأثير الإغلاقات، وغيرها من الإجراءات والعمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تركت أثرًا بعيد المدى على الاقتصاد الفلسطيني، الذي احتاج لأكثر من عقدين للعودة إلى مستوى ما قبل العام 2000، حين بدأت سياسة الإغلاقات<sup>19</sup>.

## آليات تفعيل الحد الأدنى للأجور في غزة:

**التوافق الوطني والمشاركة التكاملية لجميع القطاعات:** ضرورة صياغة خطة وطنية شاملة للنهوض بأوضاع العمّال، والقطاعات الاقتصادية المتضرّرة من الحصار، وفيروس كورونا، والتي وصلت خسائرها بسبب الفيروس فقط منذ أغسطس الماضي لأكثر من مليار دولار في قطاع غزة.

يتطلّب تطبيق الحدّ الأدنى للأجور عَدَدَ العديد من ورش العمل، واللِّقاءات بين جميع الأطراف ذات العلاقة، والمُمثّلة بالحكومة، وأصحاب العمل، ومُمثلي العمال؛ لدراسة جميع التّواحي الإيجابية والسّلبية، والتوافق على الآليات المتعلقة بذلك؛ لضمان تطبيقٍ عادلٍ، واستقرار علاقات العمل، وتحقيق الشّراكة الاجتماعية، والتزام تامّ من جميع أطراف العلاقة بالتطبيق على أرض الواقع، كما يجب مراعاة التباين في مستوى المعيشة حسب المناطق الجغرافية<sup>20</sup>.

ويشير المُختصّ الاقتصاديّ محمود عيسى إلى ضرورة إطلاق يد القطاع الخاصّ، لاسيّما في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة لقيادة عملية التنمية والإعفاء، وتخفيف العبء الصّريبي، والضّغط على الجانب الإسرائيلي والجانب المصري؛ لتخفيف القيود على استيراد الموادّ الخام، والقيود على السّفر والتنقّل، التي تُضاف إلى تكلفة الإنتاج، وتحتاج لخطط إستراتيجية، كما تعبّر عن آليات ذات جدوى في السبيل لرفع الحدّ الأدنى للأجور<sup>21</sup>.

أمّا محمد نصار؛ فيرى ضرورة أن تعيد الحكومة الفلسطينية النّظر في توحيد الحدّ الأدنى للأجور في جميع القطاعات، وجميع المناطق الجغرافية، وأن تكون هناك آليّة تضمن العدالة في تحديد الحدّ الأدنى للأجور، بما يراعي مُتطلبات الطبقة العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويراعي

<sup>19</sup> تقرير أممي عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد). <https://bit.ly/3rQf06J>.

<sup>20</sup> مرجع سابق، هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟

<sup>21</sup> مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

الفروق الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية المختلفة، حتى يصبح قرار الحد الأدنى للأجور قابلاً للتطبيق.<sup>22</sup>

**تعزيز البنى الاقتصادية:** إنَّ الفرص في تفعيل قرار الحدِّ الأدنى للأجور تتمثل في دعم الحكومة للقطاع الخاصّ، ليس الدَّعم المادي، إنّما دعمٌ يخلق بيئةً استثماريةً للقطاع الخاصّ، إلّا أنّ الشَّركات الكبرى تختلف أجورها في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية؛ لأنَّهم ينظرون إلى قطاع غزة على أنّه بيئة غير محقَّقة للدَّخل والإيراد، نسبةً إلى الضفة الغربية، مؤكِّداً أنّ كُبرى الشَّركات، ورؤوس الأموال هم أوَّل من يقود حراكاً في سبيل تقويض الجهود لإقرار قانون يخدم العامل، مثل قرار الحدِّ الأدنى للأجور، وقانون الضمان الاجتماعي<sup>23</sup>.

أضاف محمد الزيناتي أنّ الفرص السَّانحة أمام تفعيل قرار الحدِّ الأدنى للأجور، حينما نشهدُ دعم المُنتج المحلي، وتخفيف الضَّرائب على الموادّ الخام، وزيادة القيود على المُنتج المستورد، والاستفادة من المشاريع الأجنبيَّة الدَّاعمة للعاملين في القطاع الخاص<sup>24</sup>، وهو ما أكَّده أحد تجار غزّة (علاء الغول)، عندما أعزى عدم تطبيق قرار الحدِّ الأدنى للأجور إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وزيادة الطُّلب على العمالة؛ وأضاف أنّ الفرصة ستكون سانحةً لتطبيق القرار في حال تمَّ فتح المعابر، وتمَّ تخفيف الكاهل الضَّريبي، وتنشيط العمالة الخارجية التي من شأنها تقليل البطالة في البلاد<sup>25</sup>.

**التسهيلات الاقتصادية والاستثمارية:** هناك إمكانية لتطبيق قرار رفع الحدِّ الأدنى للأجور في بعض الشَّركات والمؤسسات في قطاع غزة، وهذه الشَّركات يتوجب عليها تنفيذ القرار، وأشار الزيناتي أنّ عدم التزام الشَّركات الكبرى بتفعيل قرار الحدِّ الأدنى للأجور غيرُ مبرَّر، وهو مجردُ استغلال ارتفاع نسب البطالة، وحاجة النَّاس للعمل<sup>26</sup>، فيما أشار الخبير الاقتصادي (مازن العجلة) إلى أنّه لا يوجد سببٌ منطقيٌّ يجعل الشَّركات الكبرى تتوانى عن تطبيق قرار الحدِّ الأدنى للأجور، سوى أنّهم يقومون باستغلال العاملين، ويحاولون جني الأرباح على تعب الموظفين،

<sup>22</sup> هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقل قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>.

<sup>23</sup> مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

<sup>24</sup> مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

<sup>25</sup> مرجع سابق، مقابلة شخصية، محمد الزيناتي.

<sup>26</sup> مرجع سابق، مقابلة شخصية، محمد الزيناتي.

وذكر أنّ من أهمّ الحلول هو وضع آليات حكومية لتحفيز القطاع الخاص للالتزام بالحدّ الأدنى للأجور، عن طريق الأدوات الحكومية، مثل: التّرعيب، التّرهيب، تخفيف مُعدّلات الضّرائب، الدّعم، وتوفير منّافس تسويقية؛ ويذكر العجلة فوائد تطبيق رفع الحدّ الأدنى للأجور، بأنّه يمنح فرصًا اقتصاديةً متعددة؛ حيث يزيد من القوّة الشرائية للعاملين، ونتاج ذلك سيكون إيجابيًا على القطاع الخاص؛ وأضاف أنّ من الفرص التي يعطيها تطبيق القرار هو تحسين الوضع الاقتصادي ومعدّلات المعيشة، الذي يُنتج اقتصادًا متماسكًا<sup>27</sup>.

**ختامًا**، يجب العمل على النهوض بالمنتج المحلي، وتوفير فرص عمل وفق الحدّ الأدنى للأجور، من خلال الذهاب باتجاه دحض النّجارة السّوداء لتخفيف العبء الضّريبي، ودعم الاقتصاد الفلسطيني من قبل الحكومة الفلسطينية؛ كي تكون قادرةً على فرض الحدّ الأدنى للأجور، وهو ما يستدعي تبنّي إستراتيجية كاملة، والنّوافق على إعادة إعمار قطاع غزّة، وبُناه التحتيّة والاقتصادية ضرورة ملحة؛ من أجل تحسين الواقع الاقتصادي في قطاع غزة بشكلٍ عام، ومن ثمّ تحسين الأجور.

---

<sup>27</sup> مرجع سابق، مقابلة شخصية، مازن العجلة.

## المراجع

1. أبو جيش لـ "الحياة الجديدة": التطبيق الفعلي للحد الأدنى للأجور الجديد مطع شهر نيسان المقبل، جريدة الحياة الجديدة، 16 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3fN2m2D>.
2. البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، وزارة العمل الفلسطينية، 14 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3rHzUou>.
3. تقرير أممي عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد). <https://bit.ly/3rQf06J>.
4. تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدهور الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017.
5. د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021. <https://bit.ly/3H0svH5>.
6. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لوطن: الإشكاليات في القرار تكمن في مستويات تطبيقه في القطاعات غير المنظمة، تلفزيون وطن للأبناء، 31 آب/ أغسطس 2021: <https://bit.ly/3nRYr8Z>.
7. المقابلات.
8. مقابلة شخصية فادي أبو القمبز، صاحب منشأة تعتبر من أكبر منشآت الأدوات المنزلية، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
9. مقابلة شخصية، الخبير الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني، مازن العجلة، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
10. مقابلة شخصية، رائد حلس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
11. مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
12. مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
13. مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
14. موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، المستودع الرقمي، جامعة النجاح الوطنية: <https://bit.ly/3ujDS9t>.
15. هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟ ماهر الطباع، وكالة معا الاخبارية، 31 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3nQPX1Q>.
16. هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقل قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>.
17. هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟، جريدة الرسالة، 25 يناير/ كانون ثاني 2021: <https://bit.ly/3lr08Cb>.